ولو سعت حكومة المانيا الغربية باخلاص وصدق الى تقديم التعويضات لتوطين اليهود في اسرائيل ، لواجهت المتاعب حول مسألة المستفيدين المحقين . وحول هذه النقطة يستشهد ادیناور استشهادا كاذبا بالحكومة الاسرائيلية : « من غير ريب اسهم اليهود خارج اسرائيل مساهمة كبيرة ، لكن الاكلاف الاساسية ...تحملتها الجماهير الاسرائيلية »(١٥). لندع جانبا مسألة ما اذا كانت اسرائيل او اليهود خارج اسرائيل هم الاكثر استحقاقا للتعويض . فمن الواضح ان أيا منهما لم يكن اكثر استحقاقا للتعويض من الفلسطينيين الذين استولت اسرائيل على ممتلكاتهم وسلمتها للمستوطنين الجدد .

ختاما ، ان الزعم القائل بأن المانيا الغربية كان يحدوها شعور بالالتزام المعنوي لاسرائيل بالنظر الى ما انفقته هذه الاخيرة على توطين اللاجئين اليهود الذين كان الاشتراكيون الوطنيون سبب هجرتهم الى اسرائيل هو زعم غير معقول . ولكن ماذا لو ان هذه الرواية للاحداث اذيعت لسبب ما من أسباب الحذر والاحتراس ، ومع هذا كان الدافع النهائي هو دافع اخلاقي ؟ يعيدنا الى الفكرة القائلة ان المظالم التي انزلت « بالشعب اليهودي » كانت كافية لايجاد التزام معنوي نحو دولة اسرائيل . وانسجاما مع هذه الفكرة اكد ادیناور في مذكراته ان الموقف الاسرائيلي بأن اسرائيل هي الممثلة الشرعية لجميع اليهود « قد قبل به »(١٦).

كانت اسرائيل والصهاينة بوجه عام قد زعموا بالفعل المرة تلو المرة بأنه يحق لاسرائيل تمثيل جميع اليهود اينما كانوا ، ولكن اي تمحيص على الاطلاق يكشف عن بطلان زعمهم . فالحقيقة البارزة هي أن اقلية صغيرة فقط تعيش في اسرائيل . وعندما اثيرت مسألة حق اسرائيل في تمثيل « الشعب اليهودي » في محاكمة ايخمان ، جادلت المحكمة الاسرائيلية قائلة : « ان الصلة بين دولة اسرائيل والشعب اليهودي لا تحتاج الى شرح . فقد تأسست دولة اسرائيل واعترف بها بوصفها دولة اليهود ... ويبدو ان لا حاجة هناك الى أي دليل اخر على الصلة الجلية جدا بين الشعب اليهودي ودولة اسرائيل : فهذه هي الدولة ذات السيادة للشعب اليهودي » . من السهل اكتشاف المغالطة هنا . فما من دولة اخرى في العالم قد « اعترفت » باسرائيل « بوصفها دولة اليهود » وبالتالي أخضعت مواطنيها اليهود لسلطان اسرائيل القضائي(١٧).

وعلى الرغم من ذكريات ادیناور ، فليس صحيحا ان الالمان الغربيين عاملوا اسرائيل وكأنها ممثلة « الشعب اليهودي » . فالمفاوض الرئيسي ، الذي بحثوا مسألة التعويضات معه ، ناحوم غولدمان ، كان الناطق بلسان « مؤتمر المطالب » وبلسان اسرائيل ايضا ، وضمن اطار المعاهدة وضعت المانيا الغربية بروتوكولا منفصلا مع « مؤتمر المطالب » في ما يتعلق بمدفوعاتها له .

لا يجب ، بالطبع ، ان نغفل عن كون ناحوم غولدمان والزعماء اليهود الاخرون الذين تفاوضوا حول المعاهدة مع المانيا الغربية صهاينة متحمسين ؟ وكان همهم الاكبر هو بناء وتعزيز اسرائيل . اما ارضاء مطالب اليهود المقيمين خارج اسرائيل فكانت مسألة اقل اهمية في نظرهم . وقد يكون الالمان الغربيون اعتبروا غولدمان والاخرين نماذج صحيحة « للشعب اليهودي » بحيث ان التعويضات التي دفعت لاسرائيل ، على افتراض وجود شعور بالالتزام المعنوي لهذه الاخيرة ، ربما عاد سببها الاصلي الى الرغبة في تنفيذ التزام معنوي . ومع هذا هناك مجال للشك في ما اذا كان غولدمان يمثل « الشعب اليهودي » . فقد كانت العضوية في « مؤتمر المطالب » مقتصرة على المنظمات في الولايات المتحدة وانكلترا وكندا وفرنسا والارجنتين واستراليا وجنوب افريقيا(١٨). صحيح ان الاكثرية الساحقة من اليهود المقيمة خارج اسرائيل كانت تقيم في هذه البلدان . ولكن تجاهل ملايين اليهود الذين يقيمون في اوروبا الشرقية والبلدان العربية واماكن اخرى كان أمرا غير معقول ، لا سيما انه كانت هناك ، داخل البلدان التي تألف منها « مؤتمر المطالب » ، معارضة يهودية لا يستهان بها لتأييد دولة اسرائيل . فقد كان اليهود المناهضون للصهيونية يعارضون التضحية بالمثل الدينية والعرقية ethical على مذبح القومية ويعارضون التضارب في الولاء بين الدول التي يعيشون فيها واسرائيل التي خلقتها الصهيونية(١٩).

وسواء اعتبر الالمان الغربيون غولدمان ممثلا كافيا ام لا ، فان الفكرة بأنهم تصرفوا بدافع